

(المادة الثانية)

يعين وكيلا لمجلس الدولة كل من المستشارين السيدين :
عبد السلام كمال محمد حامد حجازي .
نصحي بولس فارس عبد السيد .

(المادة الثالثة)

يعين مستشارا بمجلس الدولة كل من المستشارين المساعدين فئة (١) السيدين :
الدكتور حسن محمد رضا حسن (على سبيل التذكار) .
نبيل ميرهم مرقص سليمان .

(المادة الرابعة)

يعين نائبا بمجلس الدولة السادة المندوبون .
حسين محمد صابر حسين .
محمد البهنساوي محمد الرمام .
مصطفى محمد عبد المعطي أبو عيشه .

(المادة الخامسة)

يعين مندوبا بمجلس الدولة السيد / صموئيل حنا عبد الملاك عطا الله ، على أن يكون
تاليا في ترتيب الأقدمية على السيد / عادل عيد عبد اللطيف إبراهيم وسابقا على
السيد / سعيد مرعي محمد جاد عمرو .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ صفر سنة ١٤٠٠ (٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٩)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٧٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة ؛

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية ؛

وعلى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٩ في شأن تعيين وترقية أعضاء الهيئات القضائية ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعين مستشارا بإدارة قضايا الحكومة كل من المستشارين المساعدين من الفئة (١) السادة :

- محمد نجيب كامل (على سبيل التذكار) .
- عبد الفتاح بيومي مدكور (على سبيل التذكار) .
- محمود فكرى السيد بيومي .

(المادة الثانية)

يعين مستشارا مساعدا من الفئة (١) بإدارة قضايا الحكومة المستشار المساعد

- من الفئة (ب) السيد / فوزى أحمد على عبد المنعم .

(المادة الثالثة)

يعين مستشارا مساعدا من الفئة (ب) بإدارة قضايا الحكومة لنائب السيد /

- محمد رضا عبد المعطى موسى بدير .

(المادة الرابعة)

يعين نائبا بإدارة قضايا الحكومة المحامى السيد / محمد خيرى طه عبد المطاب .

(المادة الخامسة)

يعين محاميا بإدارة قضايا الحكومة المندوب السيد / محمد عباس هندی عبد الهادى .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية وعلى وزير العدل تنفيذه ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٠ صفر سنة ١٤٠٠ (٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٩)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٧٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاکمات التأديبية

والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛